المؤسسة

الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

البيانات المالية للسنة المالية

المنتهية في 31 كانون الأول 2022

وتقرير مدقق الحسابات المستقل

المؤسسة

الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس المحتويـــــات

البيان	رقم الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	3
بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022	5
مقارنة النفقات المقدرة والفعلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022	6
إيضاحات إضافية	15-7
ملاحق (سجلات أخرى)	19-16

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية المحترمين
(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الراي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري) والتي تتكون من بيان المقبوضات والمدفوعات ومقارنة المبالغ المقدرة والفعلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 والمعده وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بموجب معيار أساس النقد المحاسبي والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية بيان المقبوضات والمدفوعات للمؤسسة ومقارنة المبالغ المقدرة والفعلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير والتي قد تم ذكرها في تقريرنا هذا في فقرة مسؤولية المحاسب القانوني حول تدقيق البيانات المالية نحن مستقلين عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين" ذات الصلة بتدقيقنا لهذه البيانات المالية و أننا أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

أمور أخرى

- قرر مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقد بتاريخ 22 تشرين الأول 2018 الموافقة على نقل عدد من الوحدات الحكومية ومن ضمنها المؤسسة من قانون موازنات الوحدات الحكومة إلى قانون الموازنة العامة لغايات ضبط وترشيد الإنفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية بإخضاعها إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من خلال نقلها إلى قانون الموازنة العامة، مع العلم بأنه لم يتم إخضاع المؤسسة للنظام حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.
- ورد كتاب من وزارة المالية إلى المؤسسة بتاريخ 12 كانون الأول 2018 الذي يحمل الرقم الوارد (1293/3/6) يفيد بأن مضمون قرار مجلس الوزراء رقم (1534) بتاريخ 15 تشرين الأول 2018 ورقم (1656) بتاريخ 22 تشرين الأول 2018 بنقل موازنات (29) وحدة حكومية من قانون موزانات الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة يتطلب الالتزام بالقانون والالتزام بالنظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبة وتعديلاتها اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019.
- وفق المادة رقم (3) تعديل المادة رقم (4) من القانون الاصلي الفقرة (أ) ينص على " ينقل صندوق تنمية المحافظات من المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بجميع موجوداته وحقوقه والتزاماته للبنك".

مسؤولية الإدارة و المسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكنها من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعداد البيانات المالية تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية , والإفصاح حسب مقتضى الحال عن المسائل المتعلقة بإستمرارية المؤسسة وإستخدام مبدأ الإستمرارية في المحاسبة ما لم تنوي الإدارة تصفية المؤسسة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديلاً منطقياً عن ذلك.

المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية المحاسب القانوني حول تدقيق البيانات المالية

غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية, سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ, و وإصدار تقرير التدقيق والذي يتضمن رأينا حولها.

التأكيد المعقول هو على مستوى عال من التأكيد , ولكن إجراءات التدقيق التي قمنا بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق لا تضمن دائماً إكتشاف الأخطاء الجوهرية حتى وإن وجدت.

يمكن أن تنشأ الأخطاء من الإحتيال أو عن طريق الخطأ ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو في مجموعها قد تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمين البيانات المالية الاقتصادية.

ModernityInternational

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان خطر عدم إكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الناتج عن الخطأ، كما ان الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ و التزوير، أو الحذف المتعمد والتحريفات ، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، و ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية انظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل لإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة ، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المؤسسة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. فإذا توصلنا بأن هنالك وجود لعدم تيقن جوهري، فنحن مطالبون بلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المؤسسة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل الحركات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

تم تواصل مع المسؤولين عن الحوكمة (بالإضافة إلى أمور أخرى) فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة ، وتم المراجعة نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع البيانات المالية المرفقة ونوصي بالمصادقة عليها.

عن شركة الحداثة الدولية لتدقيق الحسابات
عضو مجموعة موريسون العالمية
محمد حرب
اجازة رقم (852)

ModernityInternational
Public Accountants & Business Advisers

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
في 8 تشرين الأول 2023

المؤسسة
الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	ايضاح	2022	2021
		دينار	دينار
التمويل			
المقبوضات			
خزينة ومنح			
السقوف المالية - خزينة (إعانة الحكومة)		2,910,000	2,693,000
المجموع		**2,910,000**	**2,693,000**
مقبوضات وإيرادات ذاتية			
مقبوضات ايراد الخزينة العامة	2	704,488	218,270
امانات مخصصة	3	406,957	2,191,771
مقبوضات أخرى	4	15,685	38,456
المجموع		**1,127,130**	**2,448,497**
مجموع المقبوضات		**4,037,130**	**5,141,497**
النفقات حسب نوع التمويل			
النفقات			
الرواتب والأجور والعلاوات	7	896,025	898,362
مساهمات الضمان الاجتماعي	8	111,386	113,475
استخدام السلع والخدمات - جاري	9	273,839	257,249
نفقات أخرى جارية	10	25,629	19,473
استخدام السلع والخدمات - رأسمالي	11	1,585,963	1,291,752
الفوائض المحولة للايراد العام		704,488	5,400,082
سقوف مالية محولة للبنك المركزي		60,370	-
اخرى	12	349,448	683,252
المجموع		**4,007,148**	**8,663,644**
نفقات التمويل مشاريع أخرى - مخصص الأمانات			
مخصص تعويض صندوق تنمية المحافظات		-	803,916
دفعات تمويل/ استثمار صندوق تنمية المحافظات		-	82,520
المجموع		**-**	**886,436**
نفقات أخرى			
مدفوعات اللجنة الاجتماعية		1,477	877
ذمم موظفين وسلف عمل - بالصافي		11,752	46,733
المجموع		**13,229**	**47,610**
مجموع النفقات		**4,020,377**	**9,597,690**
رصيد النقد بداية المدة		**3,301,231**	**7,757,424**
رصيد النقد نهاية المدة	13	**3,317,984**	**3,301,231**

المؤسسة
الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقارنة النفقات المقدرة والفعلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	الفعلي
	دينار	دينار	مبلغ
النفقات			
الرواتب والأجور والعلاوات	1,024,000	1,024,000	896,025
الضمان الاجتماعي	127,000	127,000	111,386
استخدام السلع والخدمات	355,000	355,000	273,838
نفقات أخرى جارية	27,000	27,000	25,629
نفقات رأسمالية	1,980,000	1,631,000	1,585,963
المجموع	**3,513,000**	**3,164,000**	**2,892,841**

المؤسسة
الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات إضافية

1) تاسيس وغايات المؤسسة

أ. تأسيس المؤسسة

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 آذار 2005 أن تصبح (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية) الخلف القانوني والواقعي لـ (مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية) اعتباراً من الأول من نيسان 2005، بحيث تحل محلها في ملكية أموالها وموجوداتها على اختلاف أنواعها وفي كل ما لها وما عليها من حقوق أو التزامات وما ارتبطت به من عقود واتفاقيات.
- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدين بتاريخ 24 نيسان و 22 آيار 2014 إعادة هيكلة المؤسسات ونقل موظفي الترويج إلى هيئة الاستثمار رقم (4031، 4407).
- قرر مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقد بتاريخ 22 تشرين الأول 2018 الموافقة على نقل عدد من الوحدات الحكومة ومن ضمنها المؤسسة من قانون الموازنات الوحدات الحكومة إلى قانون الموازنة العامة لغايات ضبط وترشيد الإنفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية بإخضاعها إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

ورد كتاب من وزارة المالية إلى المؤسسة بتاريخ 12 كانون الأول 2018 الذي يحمل الرقم الوارد (1293/3/6) يفيد بأن مضمون قرار مجلس الوزراء رقم (1534) بتاريخ 15 تشرين الأول 2018 ورقم (1656) بتاريخ 22 تشرين الأول 2018 بنقل موازنات (29) وحدة حكومية من قانون موزانات الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة يتطلب الالتزام بالقانون والالتزام بالنظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبة وتعديلاتها اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019.

ب. غايات المؤسسة الرئيسية

- تقديم المشورة للمشاريع الإقتصادية وإصدار الادلة الخاصة بذلك.
- تقديم الدعم المادي والفني المتاح اللازم للمشاريع الإقتصادية في ضوء إمكانيات المؤسسة لغايات تطويرها.
- تنمية كفاءة المشاريع الإقتصادية وتطوير قدرتها الفنية للقيام بالدراسات والبحوث والتطوير.
- إدارة وتنفيذ صندوق تنمية المحافظات.
- إعداد الدراسات والبحوث وتوفير المعلومات والخدمات والخبرات الفنية المساندة لعمليات التصدير.

2) السياسات المحاسبية الهامة

أ. أساس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للأساس النقدي لمعايير المحاسبة في القطاع العام ووفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في أحكام المادة رقم (4) من النظام المالي رقم (3) لعام 1994 وبموجب ما هو منصوص عليه في النظام المالي المعدل رقم (81) لسنة 2015 والتعليمات الصادرة بموجبه وتشكل الايضاحات على البيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها وهي تساعد في فهم البيانات ويجب أن تقرأ إلى جنب معها.

ب. أساس التحضير والعرض

- تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة ويتم عرض المبالغ في البيانات المالية مقربة لاقرب دينار أردني.

هـ. النقد وما في حكمه

- يتضمن النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب والنقد المعدل تشمل الودائع تحت الطلب والنقد المعدل على أرصدة في البنوك واستثمارات في أدوات السوق المالي قصيرة الأجل ويتم الاحتفاظ بالنقد بشكل أساسي في البنك المركزي الأردني والبنك القاهرة عمان المعتمد لتحصيل الإيرادات وصناديق النقدية.

إيضاحات إضافية

و. السلف

- تصرف السلف عند توافر المخصصات اللازمة لها في الموازنة ولا يجوز استعمالها في غير الغاية المحددة لها وتحدد قيمتها في ضوء المهمة أو العمل المطلوب إنجازه أو الالتزام المطلوب مواجهته ويتم التصرف بها ومراقبتها وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها وتصرف بالاوجه المخصصة لها حسب المادة رقم (26) من النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته وتسدد وفقاً للشروط الواردة في المادة رقم (28) من النظام المالي.

ز. مقبوضات ومدفوعات تخص سنوات سابقة

- تسجل المبالغ المدفوعة التي تخص سنوات سابقة كنفقات في العام الحالي وتسجل النفقات المستردة من سنوات سابقة كإيرادات في العام الحالي.

ح. الموازنة الأصلية والموازنة النهائي المصادق عليها ومقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المقدرة

- أعدت الموازنة المصادق عليها على أساس النقد المحاسبي وأساس التصنيف ذاته، لم تتجاوز النفقات الفعلية بشكل عام صافي المخصصات المرخص بها ولم يكن هناك أي فروقات هامة أخرى.

ط. مطابقة المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة والمبالغ الفعلية في البيانات المالية

- أعدت البيانات المالية والموازنة للفترة من (1 كانون الثاني 2021 ولغاية 31 كانون الأول 2022) وتم إعداد الموازنة والبيانات المالية على أساس النقد المحاسبي.

ك. الأمانات

الامانات هي المبالغ المقبوضة او المقتطعة كوديعة لحساب مستحقيها او لصرفها على نشاط معين وتقيد الاموال المقبوضة والمبينة في المادة (30) من هذا النظام من قبل الدائرة لحساب الغير في حساب الامانات .

أنواع الأمانات

تقسم الامانات الى الانواع التالية :

أ . الأمانات المخصصة

- هي التي تخصص للانفاق على نشاط معين او غاية محددة على ان يتم تحويل الرصيد غير المستغل منها بعد انجاز النشاط او تحقيق الغاية الى حساب الايرادات العام .

ب. أمانات اقتطاعات الروائب

- هي التي يتم اقتطاعها وفقاً للقوانين والانظمة التي ترتب اقتطاعات من مستندات الصرف على ان يتم تحويلها الى الجهات المختصة صاحبة العلاقة خلال النصف الاول من الشهر التالي لقبضها او تحصيلها .

ج. امانات الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والافراد

- هي التي يتم اقتطاعها او تحصيلها او حفظها للجهات صاحبة الحق فيها الناتجة عن انظمة او اتفاقيات او التزامات .

د. أمانات اخرى

- وتشمل المبالغ المقبوضة غير معروفة المصدر او المبالغ المقبوضة بالزيادة من جهات مختلفة او مبالغ التحاويل المالية غير المقدمة للصرف خلال المدة المحددة لها ويتم صرف هذه الامانات الى مستحقيها واذا لم تتم المطالبة بها بعد مرور (5) سنوات على تسجيلها فتحول الى حساب الايرادات العام .

3) صندوق تنمية المحافظات

أ. أهداف البرنامج

- يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تحفيز الاقتصاد المحلي للمحافظات وإعادة التوازن للمناطق الأقل نمواً وتهيئة البيئة الحافزة لجذب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين حيث بلغ عدد الاتفاقيات لتمويل حتى تاريخ 31 كانون الأول 2019 عدد (95) اتفاقية.

ب. المراحل

- المرحلة الأولى - بتاريخ 26 تموز 2011 صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء صندوق لتنمية المحافظات / الحصاد المائي برأس مال يبلغ (1,500,000) دينارأردني بمساهمة من الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق تنمية المحافظات / المشاريع الانتاجية برأس مال يبلغ (2,118,086) دينار بمساهمات الحكومة فقط، وذلك بهدف دعم المشاريع الإنتاجية الريادية في المحافظات والتي توفر فرص عمل جديدة وبشكل مستدام.
- المرحلة الثانية - وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (18129/6/10/56) بتاريخ 3 تموز 2012 تم تكليف المؤسسة بتنفيذ وإدارة أعمال الصندوق ضمن إطارها القانوني، بحيث تم تخصيص (25,000,000) دينار عن سنة 2012 لهذه الغاية.
- المرحلة الثالثة - وفقاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013 تم تخصيص مبلغ بقيمة (15,000,000) دينار تم رصدها كأمانات في وزارة المالية.
- مخصص رسوم واتعاب القضايا ودعاوى
- كما تم استلام منح لمساعدة صندوق تنمية المحافظات المرحلة الثانية في سنة 2012 من مجلس الأعيان مبلغ بقيمة (25,200) دينار والقوات المسلحة الأردنية بقيمة (500,000) دينار والمديرية العامة لقوات الدرك بقيمة (50,000) دينار ومديرية الأمن العام بقيمة (250,000) دينار.
- بناءاً على قرار رئاسة الوزراء كتاب رقم (56 / 10 / 6 / 10982) تحويل الوفر الموجود لدى المرحلة الأولى حسب النص التالي :
- تحويل قيمة الوفر الموجود لدى المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (مساهمة صندوق تنمية المحافظات المخصصة للمشاريع المتعثرة) وأي وفر مستقبلي يتم تحصيله من تنفيذ المشاريع الإنتاجية المنجزة والممولة من صندوق تنمية المحافظات / المرحلة الأولى إلى صندوق تنمية المحافظات / المرحلة الثانية وذلك للاستفادة من هذه المبالغ في تمويل المشاريع الإنتاجية حسب الأسس والمعايير المعتمدة لدى الصندوق.
- بناءً على كتاب صادر من رئاسة وزراء الذي يحمل الرقم (47525/1/11/83) بتاريخ 20 تشرين الثاني 2019 والذي ينص على "وجه مجلس الوزراء معاليكم إلى السير قدماً في الإجراءات اللازمة لنقل مهام (صندوق تنمية المحافظات) من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية إلى بنك تنمية المدن والقرى ورفع التشريعات اللازمة لذلك خلال فترة شهر من تاريخه).

ج. أدوات التمويل

- تتألف أدوات التمويل المستخدمة مما يلي :

1) مساهمات برأس المال

- يكون الاستثمار في رأس مال المؤسسات بنسبة لا تقل عن 26 % ولا تزيد عن 49 % بحيث تتم المشاركة في أرباح وخسائر المؤسسة بما يتناسب مع حجم الإستثمار بدلاً من دفع أقساط دورية، بعد مرور ثلاث إلى ثمان سنوات يتم بيع مساهمة الصندوق لصاحب المشروع أو إلى مستثمر أجنبي بما يضمن إستدامة إعمال المشروع.

2) أسهم / سندات قابلة للتحويل

- يتم تحديد نسبة مساهمة الصندوق في المشروع بما يتناسب مع الإحتياجات التمويلية وعلى أن لا تزيد عن 70 % من حجم المشروع ومقابل سعر فائدة تتراوح ما بين 3 % - 4 %، يتم الإتفاق على آلية تحويل السندات إلى أسهم عادية / ممتازة عند توقيع عقد الشراكة بحيث يتم تحديد عدد الأسهم وسعر التحويل ومؤشرات قياس الأداء ليتم التحويل بناءاً عليها ويتم سداد قيمة المساهمة على مدة ثمان سنوات منها سنتين فترة سماح.

إيضاحات إضافية

2) إيرادات الاستثمارات والعطاءات	2022 دينار	2021 دينار
إيرادات الاستثمار كابيتال بنك	502,114	-
ايرادات الاستثمار بشركة الاسواق الحرة	139,190	69,595
رديات مشاريع ملغاة ومنتهية	53,295	137,547
ايرادات الاستثمار بنك صفوة الاسلامي	8,010	8,010
ايراد عطاءات	1,880	3,118
المجموع	**704,488**	**218,270**

3) امانات مخصصة	2022 دينار	2021 دينار
صندوق تنمية المحافظات - الأقساط المسددة	345,957	275,196
امانات مؤقتة / اسكوا	40,000	-
أمانات مشروع دعم الشركات من أجل التصدير - وزارة الصناعة والتجارة	21,000	200,000
امانات مخصص برامج مصاريف دعم الشحن	-	11,253
صندوق تنمية المحافظات -وزارة المالية	-	803,916
أمانات مشروع تطوير صادرات التجارة الالكترونية	-	20,403
امانات وزارة الصناعة-دعم مركز الالبسة	-	50,000
امانات مشروع تحديث وتطوير المشاريع JUMP	-	831,003
المجموع	**406,957**	**2,191,771**

4) مقبوضات ذمم الموظفين وسلف	2022 دينار	2021 دينار
سلف موظفين	14,851	37,696
امانات لجنة اجتماعية	834	747
المجموع	**15,685**	**38,443**

5) أمانات صندوق تنمية المحافظات - تمويل	2022 دينار	2021 دينار
أمانات صندوق تنمية المحافظات إيضاح رقم (1-5)	45,464,662	45,443,388
قروض المنتفعين - صندوق تنمية المحافظات إيضاح رقم (2-5)	(44,300,049)	(44,624,732)
المجموع	**1,164,613**	**818,656**

إيضاحات إضافية

		2022	2021
5-1)	أمانات صندوق المحافظات	دينار	دينار
	رصيد أول السنة	45,443,388	46,247,304
	مخصص تعويض صندوق تنمية المحافظات	-	(803,916)
	أمانات أرباح قروض المنتفعين	21,274	-
	الرصيد في نهاية السنة	**45,464,662**	**45,443,388**

		2022	2021
5-2)	قروض المنتفعين - صندوق تنمية المحافظات	دينار	دينار
	رصيد أول السنة	44,624,732	44,817,408
	الاقساط المسددة خلال السنة	(324,683)	(275,196)
	القروض الممنوحة خلال السنة	-	82,520
	الرصيد في نهاية السنة	**44,300,049**	**44,624,732**

		2022	2021
6)	أمانات أخرى	دينار	دينار
	امانات شيكات معلقة	8,163	1,617
	المجموع	**8,163**	**1,617**

إيضاحات إضافية

		المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	2022	2021
7)	الرواتب والأجور والعلاوات	دينار	دينار	دينار	دينار
	الموظفون بعقود شاملة	562,000	503,986	503,986	530,000
	العلاوة الاضافية	146,000	139,122	139,122	138,419
	مكافات الموظفين	93,500	89,531	89,531	65,516
	الموظفين غير المصنفين	68,000	53,240	53,240	55,723
	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	66,000	48,558	48,558	50,220
	بدل تنقلات	25,500	22,438	22,438	25,873
	الموظفين بعقود فئة ودرجة	36,000	23,892	23,892	20,188
	علاوة غلاء المعيشة العائلية	15,000	8,315	8,315	8,620
	علاوة النقل	7,000	6,940	6,940	3,780
	علاوة العمل الاضافي	5,000	3	3	23
	المجموع	**1,024,000**	**896,025**	**896,025**	**898,362**

		المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	2022	2021
8)	**الضمان الاجتماعي**	دينار	دينار	دينار	دينار
	الضمان الاجتماعي	127,000	111,386	111,386	113,475
	المجموع	**127,000**	**111,386**	**111,386**	**113,475**

إيضاحات إضافية

	المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	2022	2021
9) استخدام السلع والخدمات	دينار	دينار	دينار	دينار
الايجارات	50,000	48,000	48,000	90,000
الكهرباء	70,000	63,472	63,472	70,660
صيانة الالات والاثاث ولوازمها	6,500	3,720	3,720	6,754
التنظيفات ولولازمها - منها عقود التنظيفات	26,000	22,661	22,661	19,989
مصروفات سلع وخدمات (تشغيلية)	35,000	30,000	14,404	21,446
مصاريف محروقات	7,000	6,293	6,293	3,538
قرطاسية ومطبوعات ولوازم مكتبية	8,000	7,928	7,928	6,733
صيانة واصلاحات الابنية ولوازمها	72,500	51,018	51,018	4,277
خدمات الاتصالات	15,000	3,139	3,139	3,782
مصاريف التدفئة والتكييف	10,000	5,688	5,688	-
الماء	5,000	2,786	2,786	2,454
دعاية واعلان	30,000	13,877	4,927	-
التأمين	4,000	2,640	2,640	295
اتعاب مهنية	8,500	5,050	5,050	-
الضيافة والحفلات	45,500	33,177	4,453	-
السفر في المهمات الرسمية	6,000	4,512	4,512	-
اخرى	56,000	37,550	23,148	27,321
المجموع	**399,000**	**341,511**	**273,839**	**257,249**

	المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	2022	2021
10) نفقات أخرى جارية	دينار	دينار	دينار	دينار
مكافأت لغير الموظفين	22,000	21,875	21,875	15,513
البعثات العلمية والدورات التدريبية	5,000	3,754	3,754	3,960
المجموع	**27,000**	**25,629**	**25,629**	**19,473**

	المقدرة في الموازنة	الموازنة المعدلة	2022	2021
11) نفقات رأسمالية	دينار	دينار	دينار	دينار
مشروع تطوير الصادرات الاردنية	-	-	1,348,081	1,005,998
مشروع نمو المشاريع الصغيرة و المتوسطة	870,000	869,132	96,660	5,745
دعم مركز تصميم الالبسة وخدمات التدريب	-	-	74,999	123,000
تعزيز تنافسية المشاريع و الابداع	-	-	58,723	144,981
دعم المبادرات القائمة وجديدة	661,000	649,158	7,500	2,100
شبكة مراكز الابداع وبرامج بناء القدرات الفنية والادارية	-	-	-	9,928
المجموع	**1,531,000**	**1,518,290**	**1,585,963**	**1,291,752**

إيضاحات إضافية

	2022	2021
12) نفقات اخرى	دينار	دينار
امانات دعم الشركات من اجل التصدير - وزارة الصناعة	224,002	529,386
مخصص تعويض صندوق المحافظات	85,446	66,725
امنات مؤقتة اسكوا	40,000	-
تخصيص مبلغ من الفوائض المالية لبرنامج التصدير لاول مرة-مالية	-	36,742
امانات وزارة الصناعة - دعم مركز الالبسة	-	50,000
امانات مشروع تحديث وتطوير المشاريع-JUMP	-	400
المجموع	**349,448**	**683,253**

13) نقد وما في حكمه	2022 دينار	2021 دينار
نقد لدى البنوك - أمانات *	3,144,735	3,158,211
نقد في البنك المركزي	64,288	107,312
نقد في صندوق تنمية المحافظات	98,456	35,708
نقد لدى البنوك - جاري	10,004	-
نقد لدى الصندوق	501	-
مخصص رسوم واتعاب القضايا ودعاوى	**3,317,984**	**3,301,231**

* يمثل هذا المبلغ قيمة النقد في البنوك - أمانات وجزء منه يمثل قيمة أمانات صندوق تنمية المحافظات.

14) أرصدة مدينة مع أطراف ذات علاقة	2022 دينار	2021 دينار
الشركة الأردنية للإبداع	-	36,540
مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل	14,478	14,478
مشروع تطوير قطاع الخدمات/JSMP **	3,170	709
برنامج تسريع نموالمشاريع الصغيرة والمتوسطة	227	227
ذمة مشروع الملكية الفكرية ENI	280	-
مخصص رسوم واتعاب القضايا ودعاوى	23	23
المجموع	**18,178**	**51,977**

** تم ايداع قيمته في حساب المؤسسة لدى بنك القاهرة عمان بموجب القيد رقم 8/12/2023 تاريخ 27/12/2023

15) أرصدة مدينة أخرى	2022 دينار	2021 دينار
سلف عمل	10,210	8,001
ذمم موظفين	2,293	1,313
ذمم مدينة أخرى	2,970	3,082
المجموع	**15,473**	**12,396**

ملاحق (سجلات أخرى)

16) إستثمارات في شركات تابعة	عدد الحصص	الصفة القانونية		2022	2021
	دينار أردني	دينار أردني	مصر المبلغ	دينار	دينار
الشركة الأردنية للإبداع	33,125	مساهمة خاصة محدودة	100%	33,125	33,125
شركة هيئة الترقيم الأردنية	30,000	ذ.م.م. غير هادفة للربح	100%	30,000	30,000
شركة مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب	30,000	ذ.م.م. غير هادفة للربح	50%	30,000	30,000
مخصص رسوم واتعاب القضايا ودعاوى				**93,125**	**93,125**

- وفقاً لعقد التأسيس والأنظمة الأردنية المتعلقة بالمؤسسة غير الهادفة للربح يكون حق المؤسسة بمقدار مساهمتهم في رأس مال المؤسسة، ولا يحق لهم المشاركة في أرباح وخسائر المؤسسة أو في صافي أصولها في حالة التصفية بما يزيد عن مقدار مساهمتهم في رأس المال.

17) استثمارات في موجودات مالية	كلفة الاستثمار	الصفة القانونية	عدد الأسهم	2022	2021
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار	دينار
شركة الأسواق الحرة الأردنية	695,952	م.ع.م	695,952	4,829,907	5,428,426
كابيتال بنك	839,244	م.ع.م	1,859,682	6,490,290	3,775,154
بنك صفوة الاسلامي	133,500	م.ع.م	133,500	324,405	254,985
شركة مركز عمان الدولي لتطوير التجارة	10,000	ذ.م.م.	10,000	14,021	14,021
الشركة المترابطة للإستثمار	75,000	م.خ	75,000	750	750
المجموع	**1,753,696**			**11,659,373**	**9,473,336**

18) يمثل احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية قيمة (النقص أو الزيادة) في القيمة العادلة لتلك الموجودات وتفاصيله كما يلي :	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	7,822,603	7,054,566
صافي التغير في الاحتياطي خلال السنة	768,037	768,037
الرصيد في نهاية السنة	**8,590,640**	**7,822,603**

- يظهر الاستثمار في شركة مركز عمان الدولي لتطوير التجارة بالتكلفة لوقوعها تحت التصفية الاجبارية ويظهر الاستثمار في الشركة المترابطة للاستثمار بالتكلفة أيضاً لعدم امكانية قياس قيمة العادلة بصورة موثوقة.

المؤسسة
الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
(مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

ملاحق (سجلات أخرى)

19) ممتلكات و معدات بالصافي	أرض	مبنى	اثاث ومفروات وديكورات	موجودات اخرى	أجهزة كهربائية	موجودات المراكز الخارجية	سيارات	مصعد	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة									
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022	82,879	381,660	41,402	2,230	254,922	14,134	41,200	35,790	854,217
الرصيد كما في 31 كانون الاول 2022	82,879	381,660	41,402	2,230	254,922	14,134	41,200	35,790	854,217
الاستهلاك المتراكم									
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022	-	285,727	36,277	1,250	236,958	13,922	41,199	35,789	651,122
الرصيد كما في 31 كانون الاول 2022	-	285,727	36,277	1,250	236,958	13,922	41,199	35,789	651,122
صافي القيمة الدفترية									
كما في 31 كانون الأول 2022	82,879	95,933	5,125	981	17,964	212	1	1	203,095
كما في 31 كانون الأول 2021	82,879	95,933	5,125	980	17,964	212	1	1	203,095

- لم يتم تنظيم كشوفات تحليلية للممتلكات والمعدات بطريقة تمكننا من القيام بإجراءات التأكد من اكتمال ووجود الممتلكات والمعدات.
- لم يتم إثبات مصروف الاستهلاك خلال عام 2022 وذلك بسبب اتباع أساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق.

ملاحق (سجلات أخرى)

20)	20) ذمم وأمانات دائنة أخرى	2022 دينار أردني	2021 دينار أردني
	أمانات صندوق تنمية المحافظات	1,164,612	818,656
	مخصص تعويض صندوق تنمية المحافظات **	830,930	924,629
	أمانات دعم الصادرات	661,042	855,719
	أمانات مشروع تحديث وتطوير المشاريع JUMP	341,400	341,400
	مخصص رسوم واتعاب القضايا ودعاوى	188,262	188,262
	أمانات مشروع تنفيذ سياسة صناعية ****	15,000	15,000
	أمانات اللجنة الاجتماعية	1,522	1,368
	أمانات وزارة المالية	837	-
	امانات مشروع GIZ ***	603	200
	أمانات للغير	-	1,622
	أرصدة مستحقة للخزينة العامة	9,138	3,846
	المجموع	**3,213,346**	**3,150,702**

* يمثل هذا البند الأمانات المقبوضة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي بقيمة (3,500,000) مليون دينار أردني لإنشاء قطاع وطني لصناديق وشركات رأس المال المغامر.

** **أسس صرف المخصصات 3 % صندوق تنمية المحافظات**

المادة رقم (1) :

- ** حسب الاطار العام لصندوق تنمية المحافظات البند (5.3.7) فإنه يتم اقتطاع نسبة لا تتجاوز 3 % من رأسمال الصندوق لتغطية التكاليف التالية :
- تكاليف إدارية وتشغيلية.
- تكاليف خدمات استشارية وقانونية.
- تكاليف محاسبية.
- تكاليف تسويق وترويج.
- تكاليف الاحتفاظ بالاستثمارات.

المادة رقم (2) :

- يتم اقتطاع ما نسبته (3%) سنوياً من المبالغ المحولة إلى حساب صندوق تنمية المحافظات.

*** **** يمثل هذا البند عبارة عن مخصصات مرصودة لمشروع تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية لدعم مشروع "دعم الشركات من أجل التصدير" حيث تم تحويلها من وزارة الصناعة والتجارة :

*** حيث تم تحويل مبلغ بقيمة (216,339) دينار بتاريخ 24 كانون الأول 2019 لحساب أمانات مشروع دعم الشركات من أجل التصدير وخلال عام 2018 تم تحويل مبلغ (220,000) دينار من وزارة الصناعة والتجارة لدعم الشركات الصناعية من أجل التصدير وتم إيداع المبلغ في الحساب البنكي للبنك العربي لمشروع برنامج (JUMP 2) ولم يتم إثباتها في سجلات المؤسسة آنذاك ولم يتم استرداد الفرق والبالغ (3,661) دينار حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.

**** يمثل هذا البند عبارة عن تحويل من مخصصات مشروع تنفيذ السياسة الصناعية / الوزارة للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتنفيذ مشروع دكتور لكل مصنع حيث تم تحويلها من وزارة الصناعة والتجارة.

***** *** يمثل هذا البند عبارة عن اتفاقية مشروع لتنفيذ دراسة حول ريادة الأعمال في الأردن بقيمة (70,349) يورو من منظمة (GIZ) الألمانية.

ملاحق (سجلات أخرى)

21) جاري الحكومة

	2022	2021
	دينار أردني	دينار أردني
القيمة الدفترية للأصول (بالصافي)	203,095	203,095
القيمة التاريخية للاستثمارات في الشركات التابعة	93,125	93,125
القيمة التاريخية للاستثمارات (المقاسة بالقيمة العادلة)	1,753,696	1,753,696
ذمم اطراف ذات علاقة	54,718	54,718
أرصدة مدينة	15,473	12,396
رصيد نقدية غير مخصصة	41,732	43,217
المجموع	**2,161,839**	**2,160,247**
اطفاء ذمة الشركة الأردنية للإبداع	(36,540)	-
المجموع	**2,125,299**	**2,160,247**

22) كتاب المحامي

- بناءً على كتاب المحامي يوجد قضايا مقامة من صندوق تنمية المحافظات على الغير عدد